

خلال ندوة التحالف الوطني الديمقراطي مساء أمس الأول الصقر: قانون المحكمة الدستورية غير دستوري لإغفاله حق الشعب



محمد الصقر خلال الندوة في مقر التحالف الوطني الديمقراطي

أكد النائب محمد الصقر ان الهدف الاساسي من المقترح الذي تقدم به والمتعلق بتعديل المادة الخاصة بالمحكمة الدستورية والتي شارك في تقديمه عدد من النواب -تعزيز الديمقراطية، وان يحاسب الناخب النائب، مشيراً إلى توقيع 45 نائباً على المقترح، متوقفاً في الوقت نفسه ان تحدث مزيدات انتخابية وسياسية لتعطيل الاستعجال في إقرار القانون، معرباً عن أسفه لقيام اللجنة التشريعية أمس بتأجيله وقال: «لا أعلم بصراحة عن سبب التأجيل».

جاء ذلك خلال الندوة التي أقيمت في مقر التحالف الوطني الديمقراطي مساء أمس الأول بمقره في النهضة بعنوان «المحكمة الدستورية حق الشعب» بحضور النائب محمد الصقر وعدد من النشطاء السياسيين.

وذكر الصقر أن قانون المحكمة الدستورية «غير دستوري» لاسيما انه يتجيز إلى مؤسستين هما مجلسا الوزراء والأمة حيث تم إغفال حق الشعب، مشدداً على أن أي قانون يغفل الأفراد والشعب فإنه يكون غير دستوري، مبيناً في الوقت نفسه إلى أن النائبين وليد الطبطبائي وفصل يحيى أكدوا له أنهما مع المقترح، وسيوقعان

عليه في وقت لاحق. وبين بدر المطيري استناد القانون الدستوري بجامعة الكويت عن قانونية هذا المقترح، حيث قال: «الدستور الكويتي دستور جامد، ولا بد أن يكون هناك احترام للدستور، وهذا الاحترام لا يأتي إلا بتوافق الأدوات الرقابية».

وأوضح المطيري أن قانون المحكمة الدستورية الذي صدر عام 1973 كان ولا يزال معيباً بعدم الدستورية، فهناك مخالفة واضحة للمادة 173، مشيراً إلى انه لو تم النظر إلى المذكرة التفسيرية لتبين أنها وضحت أن أعضاء مجلس الأمة هم الموكلون بالرقابة.

وأضاف: «تعديل النائب محمد الصقر مستحق، وإن جاء متأخراً».

ولكن لا بد أن تكون هناك موافقة بالإجماع، ولا بد أن يقر مباشرة، مبيناً ان القانون يسمح لنواب الأمة وأعضاء الحكومة بإحالة القوانين والأمور إلى المحكمة الدستورية، ولكن الأفراد لا يحق لهم أن يحيلوا الطعون إلى المحكمة الدستورية، حيث من الملاحظ أن القانون صادر بحق الفرد في الرجوع إلى هذه المحكمة، وأكمل المطيري حديثه قائلاً: «القانون 173 ألزم الفرد باللجوء إلى المحكمة الدستورية بعد مراجعة لجنة فحص الطعون وهي المعنية بتحويل الموضوع إلى المحكمة، وإن أردنا أن نعين القانون لوجدنا أن الفرد أحق من مجلسي الأمة والوزراء باللجوء إلى المحكمة الدستورية، وذلك لأن أعضاء الأمة والوزراء يستطيعون أن يشعروا، ويملكون حق التشريع، ولكن الفرد لا يحق له اللجوء إلى المحكمة الدستورية إلا إذا كان هناك نزاع، وكان الفرد هو أحد أطراف هذا النزاع»، وطالب المطيري أعضاء مجلس الأمة بالموقف بالإجماع على هذا المقترح حتى يتجنبوا للأفراد اللجوء إلى المحكمة الدستورية على أن يكون أعضاء المحكمة من القضاة وذوي الخبرة.

● عبدالله البالول

«الإسكانية»: منح أصحاب بيوت التركيب 70 ألف دينار



د.احمد مطيع العازمي

لمدة سنتين أو الى حين ابصال التيسار الكهربائي بعد انتهاء البنّان أو ايهما أقرب، وأضاف العازمي ان اللجنة أوصت كذلك في تقريرها الحكومة بالعمل على الانتهاء من بيوت التركيب لتلا تتكرر هذه المشكلة في المستقبل.

وافقت لجنة شؤون الإسكان البرلمانية في اجتماعها امس على توصية في شأن بيوت التركيب بأن يعطى أصحابها 70 ألف دينار لإعادة بنائها. وقال رئيس اللجنة النائب د.احمد مطيع العازمي في تصريح صحفي عقب الاجتماع «ان اللجنة رفعت توصية في تقريرها في شأن بيوت التركيب بأن يأخذ أصحابها مقابل إيجار شهري ألف دينار

الداهوم: «التعليمية» ناقشت قضايا طالبة ماليزيا



ياسر الداوم

الى وزير التربية وزير التعليم العالي د.نايف الجحرف للوقوف على اجراءات الوزارة، مؤكدا ان الوزارة غير متعاونة طلبة وطالبات ماليزيا، مشيراً الى ان الاجتماع المقبل سيكون الأخير قبل ان ترفع تقريرها الى المجلس.

قال مقرر اللجنة التعليمية النائب بدر الداوم ان اللجنة اجتمعت بحضور ممثلين عن وزارة التربية والتعليم العالي، مشيراً الى ان اللجنة بحثت معهم قضايا الخمسين طالبا وطالبة في ماليزيا ولم تقدم الوزارة اي حلول على الرغم من ان القضايا لديهم قبل شهر.

وأضاف الداوم ان اللجنة بناء على ذلك وجهت الدعوة

الراشد: لا صحة لما تردد عن توجه الأقلية إلى طرح الثقة بوزير الداخلية



علي الراشد

الحمود مجرد تكهنات، مؤكدا ان من حق الوزير المستجوب الاستماع الى رده على محاور الاستجواب قبل تحديد الخطوة التالية. وقال ان في استجواب الجويهل محاور ومعلومات مهمة وخطيرة ومع ذلك يبقى للوزير حق في الرد على ما جاء فيه، قبل ان نطلق احكاما مسيئة بإعدامه سياسيا، قبل ان نمحه حق التعقيب.

نقى النائب علي الراشد ما تردد عن اتفاق نواب علي تقديم طلب طرح الثقة بوزير الداخلية الشيخ احمد الحمود، موضحاً ان مسألة طرح الثقة موجهة الى ما بعد مناقشة الاستجواب المقدم من النائب محمد الجويهل. وأضاف في تصريح له ان ما تم نشره في إحدى الصحف عن اتفاق 8 نواب خلال اجتماعهم في ديوانه على توقيع طرح الثقة بالوزير

الدويسان: أستغرب حديث البعض نيابة عني



فيصل الدويسان

ان يتحدث شخص نيابة عني، لأنه لا يمثلني احد، أنا امثل أبناء الوطن. وأضاف الدويسان: انا لم ارض منذ دخولي مجلس الأمة في 2009 الى هذا اليوم ان يقوم نائب ما بافهام اطراف اخرى انه يمثل كتلة الأقلية او الكتلة الشيعية في المجلس، وهذا ما حدث بعد اجتماع الأقلية بديوان علي الراشد وانا حضرت الاجتماع من باب التعاون وليس لاني تحت راية احد.

قال النائب فيصل الدويسان تعقيبا على ما كشفه الإعلان من ازدواجية احد النواب «الآن فقط أمنت كتلة الأغلبية بخطأ الازدواجية، ان هذا لنشيء عجاب، فإن كان الامر كذلك فأتضمن من اجل هذا الوطن العزيز ان افتتح ملف الازدواجية في الجنسية على البحري».

وكشف اخرى استنكر الدويسان بشدة ان يتحدث احد بلسانه، قائلاً: كنت مستقلا ولازلت نائباً مستقلاً ورفض

العميري يستنفر عن اعتداء رجال أمن على مواطن



عبداللطيف العميري

أفراد وزارة الداخلية بالتعدي بالضرب على المواطن حمد الهاجري؟ ● ما الأفعال التي قام بها المواطن حمد الهاجري المخالفة للقانون التي أدت الى استيقافه؟ ● ما الإصابات التي لحقت بالمواطن حمد الهاجري بعد تعدي أفراد الداخلية عليه؟ مع تزويدي بالتقرير الطبي للملجني عليه. ● هل قامت وزارة الداخلية بتسجيل قضية للواقعة التي حصلت من تعدي أفراد الداخلية على المواطن؟ مع تزويدي برقم القضية وبيانات كاملة عنها. ● هل اتخذت الوزارة اي إجراءات مع الأفراد الذين تعادوا على المواطن حمد الهاجري؟

قدم النائب عبداللطيف العميري سؤالاً برلمانياً الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود جاء فيه: في يوم الأحد 2012/4/29 تعرض المواطن حمد عايد الهاجري للاعتداء المبرح واستعمال القسوة من بعض رجال الأمن، مما تسبب في إلحاق إصابات بليغة بالمجنني عليه كادت تؤدي بحياته، وعليه يرجى اجابتي عن التالي:

● ما سبب قيام أفراد الداخلية باستيقاف المواطن حمد عايد الهاجري في يوم الواقعة المذكور؟ ● ما اسماء أفراد الداخلية الذين اعتدوا بالضرب على المواطن حمد عايد الهاجري؟ ● ما الأسباب التي دفعت

أثناء ندوة أقيمت في ديوانية سعود الراجحي بعنوان «التعديلات الدستورية بين الواقع والمطلوب» اليحيى: نعيش فوضى سياسية.. والانتخاب على أساس فردي لا يوجد مجلساً قادراً على التشريع



فيصل اليحيى ومحمد عبدالقادر الجاسم يتوسطهما عريف الندوة

قال النائب فيصل اليحيى ان سبباً 1962 كانت نقطة فاصلة ومنعطفاً تاريخياً في تاريخ الكويت حيث انتقلت من خلاله إلى دولة مؤسسات ودولة القانون والدستور الذي تنص المادة السادسة منه على ان الأمة صاحبة السيادة وهي مصدر السلطات وأيضا المادة الرابعة على ان الكويت امانة وراثية لذرية مبارك الصباح.

وأضاف خلال الندوة التي أقيمت في ديوان سعود الراجحي مساء اول من امس بعنوان «التعديلات الدستورية بين الواقع والمطلوب» في منطقة الرابية: نحن نعيش اليوم فوضى سياسية باعتبار ان الانتخاب على أساس فردي لا يمكن ان يوجد مجلساً قادراً على اتفاق مشروع، مشيراً الى انه منذ سنة 2006 حتى وقتنا هذا تشكلت 9 حكومات وآخر مجلس استكمل مدته هو مجلس 1999.

وبين اليحيى ان الدستور 62 هو دستور توافقي بين طرفين وقد بنى على توافقات وبعض الأحيان تصل إلى التنازلات للوصول إلى الهدف المراد تحقيقه وأيضا يشكل نقلة نوعية في تاريخ الكويت والشرق الأوسط ويمثل وثيقة رائدة حضارية حيث جعلت له مركزاً متميزاً في المحيط الجغرافي وأثبت في الوقت ذاته أن الدستور قادر على ضبط التوازنات ومعالجة بعض المشاكل التي واجهها البلد والمجتمع ولعل آخرها هو أزمة

والبدون والبطالة والمرور وانقطاع الكهرباء والماء لاسيما تخيل حدودها بالكويت باعتبار انها دولة غنية. وكشف اليحيى انه في الغرف المغلقة يتداول احتمال تشكيل حكومة جديدة او حل مجلس الأمة لاسيما بأنه لم يمض على تشكيلها اكثر من 3 شهور.

وأستشهد بمقولة وزير العدل السابق حمود زيد الخالد بعد فترة من اعداد الدستور قال يا ليتنا لم نكن في هذه اللجنة لأنه وضع علينا حمل كبير ونحن مسؤولون عن تاريخ وعن بلد وعن اجيال ونحتاج الى ان نعيد النظر فيما

الحكم في سنة 2006. وتساءل اليحيى: لماذا التعديلات الدستورية؟ موضحاً في الوقت نفسه ان في الواقع الحالي ومن خلال التجربة تبين بشكل واضح ان هناك اختلافات في التطبيق أدت الى الكثير من المشاكل في البلد وادى ذلك الى عدم الاستقرار السياسي

وأشار الى ان كل هذه المشكلات ظهرت منذ سنوات دون حلول مع الاسف الشديد واضحة في الأفق وايضا دون ايمانه بأن هذه المؤسسات قادرة على حل تلك المشكلات، على سبيل المثال مشكلات الاسكان والصحة

الجاسم: التعديلات الدستورية مخرجا من نفق التازيم المستمر



دشتي: الحديث بأني مزدوج الجنسية افتراء وتشهير والوعلان سقط في المحذور

يرتكب هذا الفعل المشكل جريمة، حيث اننا لسنا محصنين في هذا المكان، باعتباره خارج قاعة عبدالله السالم ولجان المجلس، معلناً انه سيتقدم بعد قليل ببلاغ الذي مفخر الصالحية ضد النائب مبارك الولان، حيث ان الورقة التي أشار إليها واضح عليها اسم عبدالحميد دشتي، متقدماً بطلب لسورية بالحصول على جواز سفر دبلوماسي، وهذا كذب وافتراء، وهي ورقة سربت إليه من طرف ما، من الأطراف التي تريد تاجيح الصراع داخل قاعة البرلمان، وهذا طعم بلعه الوعلان، وسقط في المحذور، من خلال ارتكاب جرم يعاقب عليه القانون.

وأكد دشتي انه سيتقدم ببلاغ لأن الوعلان لم يقصد بفعله الاصلاح، لأنه كان بإمكانه التقدم بسؤال يا هذا الموضوع، الا انه عقد المؤتمر الصحفي قاصدا التشهير، مضيفاً عبدالحميد دشتي يا أخ مبارك جيل ما يهزه ربح، وكل أجهزة الاستخبارات عجزت بعد ان لفتت له الكثير. وتابع دشتي: كنت تصور ان تاتي بجواز اصلي، لاسيما انك

على علاقة بكثير من الاطراف الذين يقتلون اهلنا في سورية والدماء التي تتساقط، انت احد القتل المشتركين في سفك هذه الدماء، عندما تطالب بتسليم الجيش بدلا من ان تطالب بحق الدماء، وان يكون موقف الشعب الكويتي بلسم على اخواننا في سورية.

وشدد دشتي على ان جوازه الدبلوماسي موجود في الخزنة بعد تسلمه من مجلس الأمة، ولم يسافر به سفرة واحدة، وانتشر بحمل الوثيقة الكويتية مثل اي مواطن عادي، ولن يزيدني الجواز الدبلوماسي..

واستغرب دشتي من زعمه انه طلب من السلطات السورية الحصول على جواز سفر دبلوماسي، مؤكداً تشرفه بالعلاقة مع سورية قيادة وحكومة وشعباً كما هو موقف الحكومة الكويتية الى اليوم، مخاطباً الوعلان: انت لديك اجندتك وحزيتك، وهذا امر يخصك ومعلوم، لكننا لم نطلب يوماً من الايام على الرغم من وجودنا في كل دول العالم، الحصول على مثل هذه الوثيقة، لاننا لسنا بحاجة لها



عبدالحميد دشتي

نقى النائب عبدالحميد دشتي جملة وتفصيلاً ما قاله النائب مبارك الولان بئس ان اتلاه جواز سفر دبلوماسيا من السلطات السورية، معلناً انه سيتقدم ببلاغ ضد الوعلان، «بلع الطعم» في مفخر الصالحية بتهمة التشهير به.

وقال دشتي في مؤتمر صحفي في مجلس الأمة امس: قبل قليل وقف الأخ مبارك الوعلان في هذا المكان واقتري على يقوله أنني مزدوج الجنسية، متناسياً قبل ان تظا «رجله وبابه» الكويت، فإن اجدادي في الجد الخامس في مقابر الكويت، وآل دشتي هم من استوطن الكويت منذ مئات السنين، وما عرضه محض كذب وافتراء وعار عن الصحة.

وأضاف دشتي: وان كان هو لديه ازدواجية في الجنسية والولاء فلا ينسب ذلك لغيره فلعبدالحميد دشتي تشريف وان يكون لاؤه وابتداء وانتهاء للكويت، واعتقد ان ما قدمه له صلة مباشرة بالاستجواب الذي يناقش غدا (اليوم).

ورأى دشتي: ان هناك من ضحك على الوعلان، وجعله

الشاهين: شراء الدولة عمارات سكنية لسكن المواطنين مؤقتاً حتى حصولهم على منازلهم



أسامة الشاهين

إيجار شهري وقدره 150 ديناراً. ونص الاقتراح على ان «تقوم الدولة بشراء عمارات سكنية في جميع محافظات الكويت بشروط وموافقات تؤمن للمواطنين السكن المؤقت لحين حصوله على الرعاية السكنية المادية او من سيقوم بالتقدم في السكن المؤقت. ونظراً لطول فترة انتظار المواطنين في الحصول على الرعاية السكنية، فقد قامت الدولة بمنح كل مواطن متقدم للرعاية السكنية بدل

قدم النائب أسامة الشاهين اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: ان القضية الإسكانية تعتبر من القضايا الحكومية العالقة وتحتاج الى حلول جذرية لسد حاجة المواطنين في الرعاية السكنية سواء المتقدمون في السنوات الماضية او من سيقوم بالتقدم في السكن المؤقت. ونظراً لطول فترة انتظار المواطنين في الحصول على الرعاية السكنية، فقد قامت الدولة بمنح كل مواطن متقدم للرعاية السكنية بدل